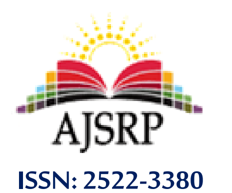
Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (5), Issue (9): 30 Jul 2021
P: 94 - 111



ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (5)، العدد (9): 30 يوليو 2021م
ص: 94 - 111

The issue of objectivity and subjectivity in social research
– Analytical sociological study –

Mayada Mustafa Alkasem
Faculty of Arts || Mardin Artuklu University || Turkey

Abstract: The aim of the research is to clarify the issue of subjectivity and objectivity in social research, and to what extent it is possible to achieve objectivity and distance from subjectivity as much as possible in social research, where the concept of subjectivity and objectivity was defined, and the views of some sociologists on this issue, as well as the call to reconcile them, also came this study To clarify the role of quantitative (objective) and qualitative (subjective) systematic integration in achieving accuracy and objectivity in the study of social phenomena, as we relied on the analytical sociological approach as an approach to analysis in the field of social studies, and the study reached the need to achieve objectivity and establish unity between objectivity and subjectivity in any study Social, as the study confirmed that objectivity is really a relative issue that cannot be achieved far from subjectivity in social research, as there is no objective science completely independent of any value perspective, and that the systematic integration between subjectivity and objectivity contributes to reaching accuracy in social research. The research also emphasized a set of recommendations, the most important of which are: the call to achieve subjectivity and objectivity and not to abolish subjectivity in the study of social phenomena, and to call researchers in the social sciences to achieve systematic integration between them.

Keywords: subjectivity, objectivity, social research, social phenomena.

مسألة الموضوعية والذاتية في البحوث الاجتماعية
– دراسة سوسيولوجية تحليلية –

ميادة مصطفى القاسم
كلية الآداب || جامعة ماردين ارتوقلو || تركيا

المستخلص: هدف البحث إلى توضيح مسألة الذاتية والموضوعية في البحوث الاجتماعية، ومدى إمكانية تحقيق الموضوعية والبعد عن الذاتية بقدر الإمكان في الأبحاث الاجتماعية، حيث تمّ التعريف بمفهوم الذاتية والموضوعية، ومعرفة آراء بعض علماء الاجتماع في هذه المسألة، وكذلك الدعوة إلى التوفيق بينهما، كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور التكامل المنهجي الكمي (الموضوعي) والكيفي(الذاتي) في تحقيق الدقة والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي السوسيولوجي باعتباره منهجاً للتحليل في حقل الدراسات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق الموضوعية وإقامة الوحدة بين الموضوعية والذاتية في أي دراسة اجتماعية، كما أكدت الدراسة أن الموضوعية هي فعلاً قضية نسبية يتعذر تحقيقها بعيداً عن الذاتية في البحوث الاجتماعية، إذْ لا يوجد علم موضوعي مستقل استقلالاً تاماً عن أي منظور قيمي، وأن التكامل المنهجي بين الذاتية والموضوعية يسهم في الوصول إلى الدقة في البحوث الاجتماعية. كما أكد البحث على مجموعة من التوصيات أهمها: الدعوة إلى تحقيق الذاتية والموضوعية وعدم إلغاء الذاتية في دراسة الظواهر الاجتماعية، ودعوة الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى تحقيق التكامل المنهجي بينهما.

الكلمات المفتاحية: الذاتية، الموضوعية، البحوث الاجتماعية، الظواهر الاجتماعية.

المقدمة.

كثيرةٌ هي المشكلات والقضايا المطروحة للبحث في مسألة الموضوعية والذاتية في العلوم الاجتماعية، ممّا أدى إلى تباين واختلاف وجهات النظر حول هذه المسألة، ومدى تحقيق الموضوعية والبعد عن الذاتية بقدر الإمكان في الأبحاث الاجتماعية، باعتباره مطلباً أساسياً تسعى إليه العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص.

"لقد مثل القصور النسبي للعلوم الاجتماعية والإنسانية عن مواكبة تطور العلوم الطبيعية هاجساً كبيراً بالنسبة للباحثين في العلوم الاجتماعية، بل اعتبروه تحدياً وراهنوا على الوصول بعلومهم إلى مستوى يضاهي ما وصلت إليه العلوم الطبيعية. وإذا كان بعض الباحثين يرون أن المنهج العلمي الذي أسهم في تقدم العلوم الطبيعية هو ذاته الذي عرقل تقدم العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخلق جملة من الأزمات نجمت عن عدم مراعاة خصوصية هذه العلوم من حيث تدرس الإنسان وهو عبارة عن كتلة من المشاعر والعواطف لا تتجزأ عن واقعه. فالظاهرة الاجتماعية تنطوي على جانبين مادي وروحي، بينما الظاهرة الطبيعية ذات جانب مادي فقط. فالنظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء مادية يشوه حقيقتها وينسخ طبيعتها، فهي بالتالي لا تتكون من عناصر حسية فقط، وإنما على عناصر أخلاقية وروحية تشكل عاملاً هاماً في توجيه سلوكنا الخارجي. ومن ثم وُضعت العلوم الاجتماعية في مواجهة خيار صعب بحيث فرض عليها النموذج الطبيعي كطريق وحيد لتحقيق علميتها، مما جعلها تراهن على التضحية بالكثير من خصوصيتها في سبيل الاستجابة لمقتضيات النزعة العلمية وفق شروط تمليها خصوصية العلوم الطبيعية، وتتطلبها متطلبات الموضوعية العلمية وفق ما هو متصور في النموذج الطبيعي. ذلك أن الظواهر الاجتماعية تختلف عن الظواهر الطبيعية من حيث الخصائص هو أن الظواهر الطبيعية يمكن تصديقها مستقلة عن السياق المكاني والزماني، الذي وقعت فيه ولكن الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن تكون صادقة وهي مجردة عارية من الملابسات الدينية والخلقية والاجتماعية، التي تحكم هذه الظواهر وإذا كان الإنسان جزءاً من هذا الواقع فدراسته تحتاج إلى مناهج وأساليب خاصة، تستجيب لطبيعة هذه الخصوصيات في الظاهرة الاجتماعية. ترتبط المناهج العلمية في دراسة الإنسان والظواهر الكونية بمسألة الموضوعية والذاتية، فإذا كان الإنسان كياناً مادياً، فبالإمكان رصده بشكل مادي براني/ خارجي، أما إذا كان الإنسان كياناً مركباً يحوي عناصر مادية وعناصر غير مادية، فالرصد البراني الموضوعي يصبح غير كافٍ، ورغم أن العلوم الاجتماعية شقت طريقاً شاقاً بحثاً عن مناهج تحقق هذه الغاية، إلا أنها لم تجد ضالتها في كنف النموذج الطبيعي، ومع ذلك ما يزال الجهد البحثي مستمراً وما يزال الباحثون يأملون بأن تزداد طاقة العلوم الاجتماعية وتتعزز قدراتها في الإمساك بالعقل العلمي وفق منطق يلبي حاجتها ويستجيب لخصوصيات الظواهر الاجتماعية وبالتالي الإسهام في تقدم العلوم الاجتماعية"(بلغيث، 2009: 315-322- 323-324).

من هنا طرحت مسألة الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية وهل الموضوعية موجودة في العلوم الاجتماعية بقدر وجودها في العلوم الطبيعية؟ (بلغيث، 2009: 315) أم أنه يستحيل التخلي عن الذاتية في دراسة العلوم الاجتماعية، وبناءً على ما سبق سنحاول التطرق في هذا البحث إلى مسألة الذاتية والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية سعياً إلى التوفيق ما بين الذاتية والموضوعية في البحوث الاجتماعية. وفقاً لذلك ينبغي على كل باحث أن يحدد منذ البداية البناء النظري والمنهجي للبحث الذي يعتمد عليه في توجيه ذلك البحث (حسن، 1998: 139). ومن المعروف أن عملية التنظير تشكل البينة المفهومية الأساسية للبحث، ومن ثم فإن الإطار النظري والمنهجي للبحث يجعل الباحث قادراً على إعطاء تفسيرات وتحليلات عميقة ودقيقة ومقنعة لما يتوصل البحث إليه من نتائج (السعدني، 2010: 197). إذ إن النموذج النظري يتكون من مجموعة مفاهيم علمية محددة ورئيسية ذات قدرة

تحليلية تترابط فيما بينها ترابطاً منطقياً ومجموعة هذه المفاهيم تشكل العمود الفقري للإطار التحليلي الذي يرجع إليه الباحث في تحليل القضايا والمسائل الاجتماعية (الأخرس، 207: 1984)، حيث يتناول الإطار النظري والمنهجي للبحث العناصر الرئيسية التالية:

مشكلة البحث:

تتضمن مشكلة البحث تسليط الضوء على مسألة الموضوعية والذاتية في البحوث الاجتماعية، وهل يمكن تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية كما هي في العلوم الطبيعية؟ حيث تشكل هذه المسألة نقطة خلاف يسعى إلى حلها الكثير من العلماء والباحثين. يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الهامة في العلوم الاجتماعية إذ إن تحقيق الدقة والموضوعية في الدراسات الاجتماعية يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية، وكيف يمكن التوفيق بين الذاتية والموضوعية في الأبحاث الاجتماعية؟

تنطلق المعالجة العلمية لقضايا التعدد والوحدة من مبادئ المنظور العلمي الأساسية، وخاصةً المبدأ المتعلق بالموضوعية، وذلك لأن علم الاجتماع يحاول بوعي تأكيد استناد النتائج التي يصل إليها على المشاهدات الواقعية والبحث أكثر من انطباعاته الشخصية. ورغم أن ذلك مطمح أساسي للباحث الاجتماعي ولعلم الاجتماع، إلا أن استبعاد التوجيه الذاتي لا يتحقق بكامله، وذلك ما يجعل الوصول إلى الموضوعية في العلوم الاجتماعية وخاصةً علم الاجتماع أكثر صعوبة لأن الباحث الاجتماعي يتفاعل مع موضوعه، في الوقت الذي يسعى فيه للوصول إلى مستوى الموضوعية قدر الإمكان (Fitzgerald, Cox, 1975: 7). وهذه الصورة تعكس بجلاء حالة من الثنائية في مجال البحث الاجتماعي، تلك الثنائية المتعلقة بضرورة تحقيق الموضوعية لدعم علمية علم الاجتماع، باستناده على مبادئ المنظور العلمي وعدم القدرة للتخلص بصورة تامة من التوجهات الذاتية في عملية البحث. وذلك ما جعل علماء الاجتماع يهتمون بمعالجة قضية الموضوعية في علم الاجتماع سعياً منهم لتحديد إمكانية تحقيقها في مجال البحث الاجتماعي لجعل معطيات البحث المعرفية معبرة عن حقيقة الواقع الاجتماعي (الشتا، 2003: 175). سنحاول أن نسلط الضوء على الموضوعية والذاتية من رؤية العلوم الاجتماعية.

تساؤلات البحث:

1. ما الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية؟
2. هل يمكن التوفيق بين الذاتية والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية؟
3. ما موقف بعض علماء الاجتماع من مسألة الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية؟
4. هل التكامل المنهجي بين الكمي الموضوعي والكيفي الذاتي دور في تحقيق الدقة والموضوعية في الدراسات الاجتماعية؟

أهداف البحث:

نجمل أهم أهداف البحث فيما يلي:

1. التعريف بالذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية.
2. معرفة آراء بعض علماء الاجتماع في مسألة الموضوعية والذاتية.
3. الدعوة إلى التوفيق بين الذاتية والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية.
4. توضيح دور التكامل المنهجي (الكمي الموضوعي) و(الكيفي الذاتي) في تحقيق الدقة والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من النقاط الرئيسية التالية:

1- توضيح أهمية مسألة الموضوعية والذاتية في البحوث الاجتماعية.
2- تسليط الضوء على هذا الموضوع نظراً لأهمية وضرورة تحقيق الموضوعية والذاتية في دراسة الظواهر الاجتماعية.
3- توضيح الرؤية وتعميق النظرة لمسألة الذاتية والموضوعية الأمر الذي يساعد على دقة التحليل وضبط التفسير، وبالتالي يساعد العلماء على ضبط الذاتية وتحقيق الموضوعية في بحوثهم الاجتماعية التي تتطلب نوعاً خاصاً من المعالجة تتناسب مع طبيعتها.
4- ضرورة اتجاه الباحث في العلوم الاجتماعية وجهة تكاملية بين الذاتية والموضوعية لمحاولة فهم الظواهر الاجتماعية في مجالها الاجتماعي والثقافي، وبالتالي ضرورة تحقيق التكامل المنهجي بين المنهج الكيفي (الذاتية) و(المنهج الكمي) الموضوعية.
5- الإقلال من حدة الخلاف بين أصحاب الاتجاه الذاتي(الكيفي) وأصحاب الاتجاه الموضوعي(الكمي).
6- زيادة التراث العلمي والمعرفي حول هذا الموضوع.

المفاهيم الأساسية للبحث:

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا غنى عنها في سبيل مناقشة طبيعة تلك المفاهيم ومن خلال ذلك فقد تضمنت الدراسة المفاهيم الرئيسية التالية:

- **الموضوعيةObjectivity :**

- إن الموضوعية بمفهومها العام تعني التحرر من التحيز وعدم إدخال العوامل الذاتية والميول الشخصية. كما تعرف أنها: "هي عزل ما يؤثر على الباحث في التزامه بالواقع."(قنصوة، 2007: 66) وتعني التزام الباحث في بحثه المقاييس العلمية فعلى الباحث أن يعترف بالنتائج المستخلصة حتى لو كانت لا تنطبق مع تصوراته وتوقعاته.
- كما يمكن تعريفها على أنها: قياس الرغبة والقدرة على فحص الأدلة بنزاهة وتجرد إنها الشرط الأول في البحث والتعامل مع الوقائع بدون تحيز أو إصدار أحكاماً قيمية فالنتائج يجب أن تكون خالية من المعتقدات الشخصية، فكلا البيانات والتحليل يفترض أن لا تكون متحيزة. (الضامن، 2007: 120).
- كما تعني الموضوعية الابتعاد عن الذاتية، وينصرف مدلول الموضوعية أيضاً إلى القطيعة مع الأحكام المسبقة والأفكار الشائعة والموضوعية تثار في مجال العلوم الاجتماعية بأكثر حدة، ولكن الأمر ليس بمستحيل، حيث دعا ايميل دوركهايم إلى ضرورة التعامل مع الظاهرة الاجتماعية وكأنها كيان مادي خارج عن وعينا وفكرنا وبمعنى آخر: هي تشبيه الظاهرة الاجتماعية بالظاهرة الطبيعية أثناء دراستها. (أيوب، ب. ت: 10).
- كما تشير الموضوعية إلى ما يوجد بذاته كموضوع في استقلال عن الذات، وحيادها الكامل إزاء الموضوع المدروس ويكون قابلا للقياس من غير أن ينطبع بانطباعات الذات ومواقفها الخاصة. (سبيلا، الهرموزي، 2017: 477-478).

- **الذاتية: Subjectivity**

- هي عكس الموضوعية يكون فيها الباحث ذاتياً أي قريباً من الظاهرة التي يدرسها يعرف عنها الكثير ومعرفته للتفاصيل الدقيقة تساعده في دراستها، ويمكن أن يقودنا ذلك إلى نتائج غير صحيحة بسبب إدخال عواطفه وميوله في الدراسة.

- " كما تعرف الذاتية بأنها المنظور الواعي بالذات لدى الشخص أو الموضوع وتعد ذات أهمية محورية داخل اتجاهات التفسير" (مارشال، 756: 2000-757). وينسب الذاتي إلى الذات، بمعنى أن ذات الشيء هو جوهره وهويته وشخصيته، ويعبر عما به من شعور وتفكير، والعقل أو الفاعل الإنساني هو المفكر وصاحب الإرادة الحرة، ويدرك العالم الخارجي من خلال مقولات العقل الإنساني. (المسيري، ب. ت: 2) فهي الحالة التي يكون الفرد موجهاً فيها من خلال أحاسيسه ومعتقداته ووجهة نظره.

- **الظاهرة الاجتماعية Phenomenon Social:**

- عرّفت العلوم الاجتماعية الظاهرة الاجتماعية: التي تنتجها الحياة اليومية: بأنها النظم الاجتماعية والقواعد والاتجاهات العامة التي يشترك بإتباعها أفراد المجتمع، ويتخذون منها أساساً لتنظيم حياتهم العامة وتنسيق العلاقات التي تربطهم بعضهم ببعض وبغيرهم كالنظم التي يسير عليها المجتمع في شؤونه السياسية والاقتصادية والخلقية والعقائدية والقضائية.... (ثابت، 1948: 60).
- فالظاهرة الاجتماعية: هي أساليب للتفكير وقوالب العمل التي يجيب منها الأفراد أعمالهم شاءوا أو لم يشاؤوا في كل مجالات الحياة الاجتماعية وهي كغيرها من الظواهر لها مشيئتها وخارجيتها وموضوعيتها كما تمتاز بأنها ملزمة أي أنها مزودة بصفة الجد والالتزام (ثابت، 1948: 60)، كما وتعرف الظاهرة الاجتماعية: بأنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس، التي تسود مجتمعاً من المجتمعات والتي يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على إتباعها في عملهم وتفكيرهم بل ويجدونها مفروضة على إحساسهم، كظاهرة الزواج والطلاق والجريمة(المكاوي، التابعي، ب. ت: 48). وعرفت الظاهرة الاجتماعية: بأنها سلوك عام مجاله بيئة الجماعة، مستنبط من معاييرها ناتج من تفاعل أفرادها في علاقاتهم الاجتماعية، له على أفرادها سلطة، ويستجليهم، وهو ذو أحكام نسبية تبعاً لسنن التطور ويتحدد مدى اتساعه قبول أفراد الجماعة وممارستهم الفعلية له (الأخرس، 1984: 17).
- ويعرّف دوركايم الظاهرة الاجتماعية باعتبارها الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع حيث: تشير إلى كل ضرب من السلوك ثابتاً كان أم غير ثابت يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية (الشتا، 2003: 230).

- **البحث الاجتماعي Social Research:**

- البحث الاجتماعي يقصد به الدراسة الاجتماعية لظاهرة ما في المجتمع، إما عن طريق الوصف أو التحليل القائم على الملاحظة المشاركة، أو المعتمد على بيانات جاهزة أو غير ذلك (مسلم، 1993: 7). فالبحث الاجتماعي هو طريقة في التفكير، وأسلوب للنظر إلى الوقائع، يصبح معه المعطيات التي تم جمعها واضحاً في ذهن الباحث كما أنه أسلوب يحل به الأفراد المشكلات الصعبة في محاولاتهم تجاوز حدود الجهل الإنساني (جلبي، 2012: 23). يعرف البحث الاجتماعي على أنه الملاحظة المنظمة والتسجيل المنظم للسلوك الإنساني الذي يمارس داخل الأنساق الاجتماعية، وذلك من أجل تطوير نظريات اجتماعية جديدة تفسر هذا السلوك، أو اختبار وتمحيص نظريات اجتماعية قائمة فعلاً والبحث الاجتماعي: هو النشاط الأساسي والشغل الشاغل لعالم الاجتماع، ويتمحور تعليمه في الأساس حول هذا الهدف (الجوهري، 2008: 11). يعرف البحث الاجتماعي: على أنه جهد منظم خلاق ورؤية واضحة لما وراء التفكير العادي هدفها إحكام العلاقة بين النظرية Theory والواقع المجتمعي Societal Reality. أي أنه التفكير المنظم أو المعرفة المنظمة التي تتطلب من الباحث استخدام المنهج العلمي عند إجراء بحثه (الطراح، 2009: 22-23). ويهدف البحث الاجتماعي إلى تكوين فكرة عن الحياة الاجتماعية كما

تنساب في عمليات وظروف وجماعات ونظم اجتماعية مختلفة بالرجوع إلى أصول البحث العلمي ومنهجه (الأخرس، 1997: 251).

2- منهجية البحث:

المنهج مجموعة القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها للتوصل إلى حقائق مقبولة، حول القضية أو المشكلة موضوع البحث، وتحدد طبيعة البحث الاجتماعي وموضوعه المنهج المناسب في دراسته وصولاً إلى تحقيق أهداف البحث وغاياته (الخرابشة، 2012: 119). وانطلاقاً من طبيعة البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ومن أجل الإجابة على تساؤلات ذلك البحث فضلاً عن تحديد نوعية هذه الدراسة، فإن الباحثة وضعت الخطوات المنهجية للبحث. وفي هذا السياق حددت عناصر الإطار المنهجي والتي تتألف مما يلي:

1- **نوع الدراسة:** تعد الدراسة الحالية من الدراسات التحليلية السوسيولوجية القائمة على المنهج الكيفي الذي يستند على فهم الظاهرة المدروسة باستخدام الأسلوب الكيفي. الذي يعتبر من أحد الأساليب المنهجية في العلوم الاجتماعية. حيث تعتبر النظرة الشاملة وسيلة هذا الأسلوب العلمي، التي تتيح إمكانية استيعاب معظم جوانب الدراسة. كما يتيح هذا الأسلوب المنهجي إمكانية تطوير العناصر التحليلية لتفسير وتحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

وقد استندنا في هذه الدراسة إلى هذا الأسلوب، لأنها تريد أن تقدم معرفة أوسع عن موضوع البحث المدروس. ويقع المنهج الكيفي Qualitative Method عموماً في إطار المنهج التحليلي The Analytical Method المتسم بالعمومية والشمولية (مناهج البحث، ب. ت: 89). والبحث الكيفي يعتمد في كثير من الحالات على دراسة الوثائق وتحليلها (ريان، 2003: 4). وعلى هذا فالدراسة الحالية هي دراسة نظرية تعتمد على ما يتوفر من معلومات ودراسات اجتماعية لتوضيح موضوع مسألة الذاتية والموضوعية في البحث الاجتماعي، وذلك للإجابة على تساؤلات البحث وأهدافه.

2- **منهج البحث:**

المنهج هو الطريقة التي يعتمدها الباحث والإطار الذي يرسمه للوصول إلى هدفه المنشود، وأن وظيفته في العلوم الاجتماعية هي استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية والتربوية، والإنسانية بصفة عامة وتؤدي إلى حدوثها حتى يمكن على ضوئها تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها (سفيان، 2004: 46)، حيث يعد موضوع البحث وأهدافه أحد الأسس التي يختار بناءً عليها الباحث المنهج أو المناهج المستخدمة في بحثه. (الطراح، 2009: 137).

واعتماداً على ما سبق ستستخدم الباحثة في هذه الدراسة "المنهج التحليلي السوسيولوجي" Al sociology The Analytical Method الذي يعد إطاراً تحليلياً مهماً وأسلوباً ومنهجاً للتحليل في حقل الدراسات الاجتماعية، "إنه عبارة عن أسلوب للبحث بقصد التوصل إلى تفسيرات واستنتاجات موضوعية. والذي يعتمد على تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها إذ إن التحليل هو تصنيف مكونات الظاهرة إلى عناصرها الجزئية، أما التفسير فهو تعليل أو تبرير كيفية وجود هذه العناصر على النحو المركب"(أحمد، 1982: 404). من أجل" الوصول إلى تعميمات مقبولة حول موضوع البحث لزيادة رصيد العلم والمعرفة"(بدر، 1984: 234)، وبالتالي تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته.

الإطار التحليلي للبحث:

يعتبر التحليل آلة تفسيرية حيث يمكّن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ومن ثم التحكم فيه، ويوصله إلى الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تبدو له غامضة في أول الأمر فيزيل غموضها، ويعمد إلى الأفكار المنغلقة على الفهم فيفك انغلاقها، بناءً على ما سبق فإن مسألة الذاتية والموضوعية في البحوث الاجتماعية، يستدعي وضع إطاراً تحليلياً ملائماً لتفسير موضوع البحث، يتم فيه الالتزام بالإجابة على تساؤلات البحث من خلال بعض العناصر التي تشكل إطارا تحليلياً لتفسير قضية البحث على الشكل التالي:

- المبحث الأول: مفهوم الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية.
- المبحث الثاني: التوفيق بين الذاتية والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية.
- المبحث الثالث: موقف بعض علماء الاجتماع من مسألة الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية.
- المبحث الرابع: دور التكامل المنهجي بين الكمي (الموضوعي) والكيفي (الذاتي) في تحقيق الدقة والموضوعية في الدراسات الاجتماعية.
- النتائج والتوصيات.
- المصادر والمراجع.

المبحث الأول: مفهوم الموضوعية والذاتية في العلوم الاجتماعية:

نحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم الموضوعية والذاتية في البحوث الاجتماعية، "فعلى الرغم من استمرار الجدل حول صعوبة التزام الموضوعية في الدراسات الاجتماعية إلا أن الموضوعية تبقى تحتفظ بأهميتها باعتباره مرآة عاكسة للحياد العلمي والتجرد من الأهواء والرغبات الشخصية، وعلى حد تعبير ستنالي وبيك فإن العلم ليس شرساً وفاضلاً فنتائج العلم لا تحمل بداخلها أحكاماً خلقية أو عقائدية، فالعلم غالباً ما يكون موضوعياً لذا فهي تعني في النهاية تأكيد الباحث على نتائج ملاحظة الواقع أكثر من الانطباعات الشخصية".(بلغيث، 2009: 315)، وبالتالي فالموضوعية تجرداً ونزاهة من كل حكم من أحكام القيمة ما دام رجل العلم لا يواجه إلا عالماً مستقلاً عن آرائه ورغباته ومصالحه، وعليه أن يفصل فيه بعيداً عما تمليه عليه تحيزاته الشخصية.(قنصوة، 2002: 173).

تعني الموضوعية في أبسط صورها أن يتم التعامل مع الظواهر الاجتماعية على أنها كيانات مستقلة تماماً عن ذات الباحث، ومحاولة تجنب كل الاعتبارات الانفعالية والمواقف الذاتية. وإذا لم يتمكن الباحث من التخلص من مثل هذه الاعتبارات، فإنه يصبح عاجزاً عن معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة الاجتماعية بمتطلبات الموضوعية التي تتجلى في أولاً: الابتعاد عن الأحكام الذاتية، والتركيز على أن الظواهر الاجتماعية مستقلة بذاتها وتتصف بالتلقائية. ثانياً: الالتزام بالحياد الأخلاقي المهني بقدر الإمكان. ثالثاً: الابتعاد عن الآراء والأحكام المسبقة في دراسة الظاهرة الاجتماعية، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعامل مع الظواهر الاجتماعية ككيانات مستقلة عن شعور الباحث الداخلي. وأخيراً الالتزام بملاحظة الحقيقة الاجتماعية كما هي لا كما يجب أن تكون عليه، وتفسيرها علمياً والكشف عن العلاقات الوظيفية المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية(الدامغ، 1996: 9)، أي أن الموضوعية تعني الالتزام بالحياد التام إلا أن كل الآراء أجمعت على أن تحقيق ذلك في الواقع ضرب من الخيال، لذا فقد أصبح المطلب العلمي أن يعي الباحث بتوجهه الأيديولوجي واستناداً على ذلك نرى أن الموضوعية هي (الذاتية الواعية) أي أن الباحث الواعي بمتطلبات البحث العلمي الاجتماعي والذي يشمل أبعاد ومستويات كثيرة تتقاطع مع كل العمليات الأساسية والفرعية للبحث الاجتماعي بدءاً من انتقاد موضوع بحثه وحتى تفسير بياناته ونتائجه ونشر هذه النتائج (عبد المعطي، 1993: 77). ولذا لا يمكن منع الباحث من انتمائه الأيديولوجي، ولكن هناك ضوابط يجب أن يراعيها

الباحث من أجل تحقيق الموضوعية وخروجه بنتائج علمية، ومن أجل التقليل من احتمالية التحيز المترتبة على الاعتماد على باحث واحد في ملاحظة الظاهرة نفسها من أجل المقارنة بين ما سجلوه من ملاحظات واستبعاد ما لا يتفق عليه من بيانات أو تفسيرات. "إلا أن "دنزن" يعتقد أنه مهما كان مستوى تدريب الباحثين وحرصهم على الدقة والموضوعية يبقى أن كل باحث هو عبارة عن خلاصة لتاريخه وماضيه والأحداث التي مرت عليه. لذا فإنه يتأثر بالبيئة التي يتعامل معها ويتفاعل معها وبهدف التقليل من احتمالية التحيز من قبل الباحث يفضل توظيف أكثر من باحث لملاحظة الظاهرة نفسها، إذ إن الاعتماد على أكثر من ملاحظ في دراسة ظاهرة ما كفيل بالحد من ظهور ذاتية الباحث في تلك الدراسة، ذلك أن ظهور ذاتية الباحثين في حالة تعددهم سيؤدي بالضرورة إلى تضارب تقارير الملاحظين، وهو ما يشكل إشكالية منهجية، وعليه فاللجوء إلى تعدد الملاحظين كفيل بالحد من هذه الإشكالية المنهجية (الدامغ، 1996: 10). ومن المفيد أيضاً أن يقوم الملاحظون بتجربة على جماعة تشبه الجماعة التي سوف يلاحظونها فعلاً، فيمكن بذلك توحيد إجراءات التعارف وأساليب الملاحظة والحكم على ما إذا كان الملاحظون يؤدون عملهم بنفس الأسلوب وبصورة تتسم بالثبات قبل الابتداء فعلاً بجمع البيانات ذلك أن إشراك عدد من الملاحظين في ملاحظة ظاهرة ما يؤدي إلى تحقيق قدر من الثبات في ملاحظتهم والمصداقية فيما يلاحظونه من موضوعات اجتماعية (الخواجة، 2010: 117).

"وهنا يمكن أن نطرح بعضاً من التساؤلات حول مسألة الموضوعية والذاتية في دراسة العلوم الاجتماعية. هل هناك عالم موضوعي مستقل عن ملاحظاتنا؟ هل هناك إمكانية يتخلى بموجبها الباحث في العلوم الاجتماعية عن التزاماته الأخلاقية والذاتية القيمية في دراساته للظواهر الاجتماعية؟ وإذا كانت الموضوعية شرطاً من شروط البحث العلمي، وكان الباحث جزءاً من واقعه الذي يدرسه، فكيف له أن يحقق الموضوعية في دراسته؟ للإجابة على هذه التساؤلات طرح الباحثون جملة من الخصائص التي يجب مراعاتها في العلم الموضوعي: منها:

1- إجماع الباحثين على ما هو موضوعي أي مشتركا بالنسبة لأذهان كثيرة، وبالتالي نقله من واحد إلى آخر يحد من عنصر الذاتية.
2- تقنين الظواهر الاجتماعية ورفعها إلى الصيغة العلمية، أي ما يكون مشتركا وقابلا للنقل ليس الإحساسات بل ما يمكن أن يصاغ في نظريات.
3- ما تستطيع النظرية أن تقدمه هو صورة لم يستوف صقلها، وبالتالي فهي صورة مؤقتة وزائلة بمعنى آخر مرونة النتائج وقابليتها للمراجعة. نجد أن الظواهر الاجتماعية التي يتناولها الباحثون للدراسة توجد في استقلال عن نظرياتهم يعني ذلك التصور أن تتشكل الظواهر كنتيجة لقوانين موضوعية مستقلة عن إرادة البشر ورغباتهم وهذا صعب المنال. (بلغيث، 2009: 321).

إن الظواهر الاجتماعية لا تخرج عن وعي الأفراد الاجتماعيين وعلى ذلك فهي ظواهر ذاتية من حيث ارتباطها بوعي الأفراد الذين يدرسونها ويضيفون عليها دلالات خاصة. وبالتالي لا يوجد بحث خال من الانطباعات الذاتية. والتحرر النهائي من الذاتية أمر مستحيل في علم الاجتماع، وهذه هي المشكلة التي يعاني منها الباحثين الاجتماعيين والأبحاث الاجتماعية.

المبحث الثاني: التوفيق بين الذاتية والموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية:

إن الباحث كائن اجتماعي ينتمي بالضرورة إلى مجتمع معين وطبقة اجتماعية وفئة مهنية معينة لها ثقافتها وقيمها ومعاييرها الخاصة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تحليل الوقائع بعيداً عن تأثيرات الذاتية(القيم) والمعايير الشخصية أو الطبقية أو المهنية؟ وهل يدل التمييز بين أحكام الواقع والأحكام المعيارية على أن الوقائع شيء وأن

الذاتية شيء آخر؟ وكيف تتحدد العلاقة بين الذاتية والموضوعية؟ أم أن مبدأ الموضوعية لا ينطبق إلا على الوقائع الاجتماعية؟ (بلغيث، 2009: 316) هل الموضوعية تحرر من الذاتية (القيم) أم أنها في حد ذاتها التزم بذاتية بعينها؟ لا شك أن رجل العلم ولا سيما الباحث في مجال العلوم الاجتماعية موجه بذاتية (بقيمة) سواء أشاء ذلك أم لم يشاء، والمسألة مجرد اختيار بين ذاتية وأخرى، والموضوعية هي الذاتية (القيمة) التي ينبغي أن يؤثرها باختياره. (قنصوة، 2002: 173).

أكد عدد من المهتمين بمناقشة قضايا الموضوعية في العلوم الاجتماعية أن تحقيق هذه الموضوعية أمر صعب المنال في العلوم الاجتماعية لأن موضوعات هذه العلوم وكذلك نتائجها ذات حساسية وتأثيراً في القيم والغايات والمصالح (عبد المعطي، 1997: 68). وفي نفس الوقت سعى البعض الآخر لمعالجة النزعة الذاتية طريقة من طرق علم الاجتماع وهي جزء لا ينفصل عن المعالجة الاجتماعية لظواهر الواقع الاجتماعي. وهذه الثنائية لا تشير إلى عدم تمكن الباحث من تحقيق الموضوعية عند تناوله للظواهر الاجتماعية، وإنما إلى وعي الباحث بطبيعة الحقائق التي يريد قياسها (الشتا، 2003: 175). ويفرض المنهج العلمي على الباحث أن يكون موضوعياً في دراسته. والموضوعية تعني هنا فهم أو تصوير للواقع الذي يدرسه الباحث يكون مطابقاً بقدر الإمكان لما عليه هذا الواقع بالفعل. وعلى هذا فإن أول التزام أخلاقي للبحث العلمي هو الالتزام بالموضوعية. فهي ليست مرادفاً للذاتية (الحياد). وبالتالي فإنها ليست نقيض الالتزام فالموضوعية تصوير الواقع كما هو عليه نقيضها اللا موضوعية بمعنى تزييف حقائق هذا الواقع (نعيم، ب. ت: 87-89).

ولا شك أن للإنسان تصوراته حول الواقع، إلا أن ذلك يعني أن معرفتنا تقف عند مجرد تصور الإنسان لهذا الواقع، بحث يمكن قبول هذه المعرفة باعتبارها معطاً نهائياً، إذ إن خضوع نظريات عالم الاجتماع للاختبار والمعالجة بالأساليب والطرق العلمية مسألة ضرورية للتحقق من صدق معرفتنا وشمولها ودرجة ثباتها (نعيم، ب. ت: 176). أي الالتقاء ما بين الجانب الذاتي (الكيفي العقلي) والجانب الموضوعي(الكمي). "ومن المشهور أن الفرق المميز بين الذاتية والموضوعية مرده اختلاف في الدرجة بأكثر مما هو اختلاف في المعنى" (سيرل، 2012: 39). "ذلك أن محاولات فهم الإنسان والطبيعة والعلاقة بينهما قد كشف عن وجود الجانبين الذاتي والموضوعي معاً دونما انفصال وباعتبارهما جانبين لحقيقة واحدة هي الواقع الاجتماعي. وأن فهم أي منهما منفصلاً عن الآخر لا يفيد في تقديم معرفة حقيقية عن هذا الواقع، حيث يؤكد أنصار الاتجاه العقلي(الكيفي) على المداخل المنهجية الذاتية لفهم الواقع الاجتماعي ومعاني الأشياء في حين أن أنصار الاتجاه الكمي الذي يتخذ من الملاحظات والمشاهدات الواقعية أساساً لفهم ذلك الواقع فنجده يؤكد على المداخل المنهجية الموضوعية في معالجة الظواهر الاجتماعية. وكلاهما يهدف إلى تطوير النظام العلمي لعلم الاجتماع من خلال إتباع طرق منهجية. وإذا كان الاتجاه بين المعاصرين من علماء الاجتماع يؤكد على أهمية البناء النظري والبناء المنهجي لدعم النظام العلمي لعلم الاجتماع، فإن ذلك يؤكد بالتالي أن المتطلبات النظرية والمنهجية تنطوي على جوانب موضوعية وجوانب ذاتية وأنهما (الذاتية والموضوعية) يتداخلان معاً على مستوى عناصر العلم والنظرية والمنهجية. فالعلوم الاجتماعية مهما حاولت توخي الموضوعية فلا يمكن أن يوجد موضوعية مطلقة نهائيا وهذا من أهم مشكلاتها، وذلك لأنها تتعامل مع مواضيع تتعلق بالإنسان والإنسان لا يبقى على سوية واحدة. وبشكل عام إن البحوث الاجتماعية أقل موضوعية "حيث يكون الإنسان محور هذه البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية وهو أكثر الكائنات الحية تعقيداً وسلوك الإنسان تتأثر بعوامل عديدة نفسية ومزاجية"(قنديلجي، 2012: 50) تصل إلى الباحث أن يتأثر في مجرى الأحداث وبالتالي يؤثر في تفسيره للمعطيات. "حيث يؤكد أصحاب المنهج الكيفي أنه من المتعذر استبعاد العنصر الذاتي في البحوث الاجتماعية، ذلك أن الذاتية تدخل في صياغة الفرضيات وفي النظريات وفي التحليل أيضاً"(عرابي، 2007: 62).

وإن إمكانية تحقيق علم موضوعي محايد متحرر من القيمة والانتماء الأيديولوجي تطابق مناهجه مناهج العلوم الطبيعية أمر صعب المنال، إذ إن أمر الموضوعية ليس بالأمر البسيط، وأن تناولها لا يتم بمجرد إلقاء عدد من العبارات الحماسية مثل ضرورة الحياد أو الاحتكام إلى الواقع، ذلك لأن قضية الموضوعية قضية كلية لها أبعاد ودلالات ومستويات كثيرة وفهمها يتطلب استيعاباً للممارسات العلمية المختلفة، ولذلك فإن الأخذ بمبدأ التكامل المنهجي يساعد إلى حد كبير من تحقيق الموضوعية النسبية فضلاً عن أنه أكثر الطرق ملائمة لطبيعة العلوم الاجتماعية" (الخواجة، 2010: 122).

إن الذاتية أحد الأبعاد التي توضع في الاعتبار عند تحليل البيانات وتفسيرها فينغمس الباحث هنا في الموقف بأفكاره ومشاعره وآرائه، ولا يعني هذا همجية البحث الكيفي بل إنه بحث ذاتي منظم في آن واحد" (زيتون، 2004: 251). "ولتحقيق الدقة والموضوعية في فهم الظاهرة يسعى الباحث إلى زيادة احتمالية الوصول إلى إجابات موضوعية لا يشوبها التحيز، وأي مؤثرات خاصة بالاعتماد أساساً على الأصول الإحصائية في تصميم الدراسة، ولكن نجد أن مناهج البحث الكيفي التي ترتبط بتقاليد الدراسة التفسيرية والتصورية تقر بأن ثمة وقائع وحقائق متعددة تؤمن باستحالة الوصول إلى علم موضوعي خال من المحمولات القيمية، وليتسنى لأسلوب البحث والاستقصاء أن يفهم موضوع البحث فهماً كاملاً فإن على الباحث أن يشرك عدداً كبيراً من المناهج (الكمية والكيفية) ذات العلاقة لدراسة مشكلة البحث واستيعاب دلالات المفاهيم المطروحة من خلال منظورات متعددة، كما وتتيح مناهج البحث استخدام أدوات متعددة الأبعاد للسيطرة على احتمالات التحيز ومواجهتها إلى حد ما. إلى جانب ذلك نجد ثمة اقتناعاً واسعاً في الانتشار بأن تعددية المناهج تمثل الأسلوب الأنسب لدراسة واقع متعدد الثقافات تتكون فيه رؤى وتصورات مختلفة لظاهرة ما لدى مجتمعات مختلفة لاستيعاب الظاهرة الاجتماعية وفهمها في سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي"(غدنز، 2005: 677). وتبقى مسألة الموضوعية أمر عسير في العلوم الاجتماعية ولا يمكن أن يخلو بحث اجتماعي من الذاتية ومن الصعب أن يقف الباحث موقف الحياد من بحثه ولو بنسبة قليلة، "إذ تعتبر النتائج التي يتوصل إليها الباحث من خلال تحليله للبيانات والمعلومات المجمعة هي زبدة لبحث ونقطة ارتكاز لذا يجب على الباحث أن يبتعد عن التحيز في ذكر النتائج التي توصل إليها، وأن يكون الباحث موضوعياً قدر الإمكان في بحثه وأن يضع في حسبانه الوصول إلى الحقائق التي يجدها بشكل علمي تحليلي مقنع (قنديلجي، 2012: 38-39-41). إذ إن أي بحث اجتماعي لا تكون نتائجه موضوعية بشكل قطعي فهنالك سمة عامة تتسم بها هذه البحوث الاجتماعية وهي الذاتية أكثر من اتسامها بالموضوعية، لأن العالم الاجتماعي إنما هو إنسان وعضو في جماعات معينة داخل المجتمع الذي يدرسه، مما يكون لديه بعض الدوافع التي تتداخل في عمله العلمي وتقلل من درجة موضوعيته في البحث (الجوهري، 2013: 26). وهذا ما يحدث في أغلب البحوث الاجتماعية.

المبحث الثالث: موقف بعض علماء الاجتماع من قضية الذاتية والموضوعية في العلوم الاجتماعية:

تطرح مسألة العلاقة بين الذاتية والموضوعية فيحاول علماء الاجتماع التوفيق بين الذاتية والموضوعية أي بين داخل الموضوع وخارج الموضوع، وفي الحقيقة ما يسعى إلى النجاح فيه هو انصهار الداخل والخارج في أحادية لا يعود الداخل فيها داخلاً ولا الخارج خارجاً، وهذا مستحيل. بل إنها معضلة الثنائيات العلمية، فلو كان التوفيق بين الذاتية والموضوعية ممكناً لما وجد اتجاها الموضوع والذات في الأصل ولما كان التوفيق بينهما مطلوباً. أو لكان تراكم الدراسات والأبحاث العلمية أدى إلى اتجاه واحد ومدرسة واحدة في كل علم (إبراهيم، 2005: 50).

وفي الحقيقة فإن مسألة الذاتية والموضوعية في العلوم الإنسانية والاجتماعية هي المسألة التي شغلت رواد الفكر والمنهج، وما تزال تشغل المجتمع العلمي، وتدور حول الموضوعية، وهل توجد موضوعية في العلوم الاجتماعية، أم أنه من المتعذر على الباحث التجرد من آرائه ومواقفه واتجاهاته وأحكامه القيمية ومن الايدولوجيا؟ وقد رأينا أن دوركايم يؤكد على تحرر الباحث من ميوله وأفكاره، ويقول: "إن الخواص النوعية للظواهر الاجتماعية تشير إلى أن هذه الظواهر ذات طبيعة واقعية، وتكفي تلك الطبيعة الواقعية للبرهنة على موضوعيتها" (عرابي، 2007: 27).

ولهذا واستناداً لفهمنا لأهم الكتابات المتاحة حول الموضوعية والذاتية، وحول مناهج البحث نرى أن الموضوعية هي (الذاتية الواعية) أي الباحث الواعي بمتطلبات البحث العلمي الاجتماعي، والذي يشمل أبعاد ومستويات كثيرة تتقاطع مع كل العمليات الأساسية والفرعية للبحث الاجتماعي بدءاً من انتقاء موضوع بحثه وحتى تفسير بياناته ونتائجه ونشر هذه النتائج (عبد المعطي، 1997: 77).

إن الباحث يستطيع أن يتلمس التكامل بين هذين الجانبين (الذاتية والموضوعية)على المستوى النظري والمنهجي ويستطيع أن يقيم علاقة بينهما في عملية البحث أي يقيم الوحدة بين الذاتية والموضوعية على أساس أن أكثر البحوث موضوعية هي تلك البحوث الأكثر ذاتية، وهذا ما ذهب إليه دلتاي(نعيم، ب. ت: 177-178-179-180) أي تدعيم الفعل بين ما هو ذاتي وبين ما هو موضوعي وبالتالي تدعيم الاتجاه الموضوعي نفسه(عبد المعطي وآخرون، ب. ت: 40) باعتبار الذاتية من أكثر المؤثرات التي أثارت نقاشاً وجدلاً بين المشتغلين بالمنهجية والتي يهم بشأنها تقديم وجهة نظر توضيحية لصعوبة التحرر منها من ناحية، وأن تأثيرها مطلب من مطالب الموضوعية من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد يؤكد "بورديو" أن بناء الموضوعية لا يكتمل إلا إذا انطبق أيضاً على التجربة الذاتية لا إذا ألغاها وإلا ظلت الموضوعية جزئية فرعية معرضة للخطأ إذا ظلت جاهلة ومتجاهلة لوجهة النظر التي تنطلق منها. حيث بين فريق من الباحثين في العلم الاجتماعي أن الذاتية مكون من مكونات الواقع (عبد المعطي، 1997: 75). ولقد أكد المتابعون للتطورات التي طرأت على العلم الاجتماعي من أمثال "أكلس" Eccles إلى أن ثنائية الموضوعية والذاتية تعتبر تقسيم كاذب للتجربة، وأن التمييز بين الموضوعي والذاتي وهم من الأوهام، لأنه ليس طبيعياً وإذا أخذ هذا التقسيم مأخذ الجد لجعل معرفة العالم أمراً مستحيلاً (عبد المعطي، 1997: 76).

وقد جاءت معالجة "ماكس فيبر" لقضية الموضوعية والذاتية في علم الاجتماع بما هو مخالف إلى حد كبير لاتجاه "ديلتاي" الذي يربط الظواهر الاجتماعية بالأفعال، باعتبارها مجرد أساليب لتجسد المعنى، بينما اتخذ موقفاً معيناً من دور عالم الاجتماع حينما حمله مسؤولية تقديم تفسيرات على مستوى المعنى بالإضافة إلى التفسيرات التي يقدمها من جهة العلية. وقد سعى لإيجاد حل لقضية الموضوعية والذاتية في عملية التفسير الاجتماعي للظواهر على مستوى المعنى والعلية، وهنا يقرر أنه بالإمكان تحقيق درجة عالية من الموضوعية إذا لم يتم الانفصال التام بين عالم الواقع (الموضوعية) وعالم القيمة(الذاتية)، بمعنى ضرورة خضوع الصياغات النظرية للتحقق والاختبار التجريبي، حيث أكد على قيمة الحياد من جانب الباحث لكي يتمكن من تحقيق الموضوعية وأشار إلى ضرورة صياغة النماذج المثالية على أساس تنظيم عقلي، بحيث تكون عناصر تلك النماذج على علاقة بالواقع التجريبي (الشتا، 2003: 181).

"هذا ويرى الباحث "بريان بورتيز" أن ما يميز موقف ماكس فيبر من مسألة الذاتية والموضوعية هو إيمانه بثنائية الذاتية والموضوعية (القيم والواقع)، على الرغم من أنه كان يفضل إضمار موقفه هذا. وأما دليل بريان بورتيز على أنه كان يتبنى فكرة ثنائية الذاتية والموضوعية فهو تصريحه وإيمانه بأنه لا سبيل للعلم لدحض الأحكام المعيارية ولا مساعدة الناس على الاختيار بين التوجهات أو المنظومات القيمية أو المعيارية، ومعنى ذلك أنه ليس هناك معيار علمي للتمييز بين القيم أو ترتيبها حسب الأفضلية وبطريقة موضوعية. إن البحث العلمي لا يمكنه أن يقيم الدليل

الموضوعي على تفوق قيم على أخرى أو نظام ديني أو سياسي أو اجتماعي على نظام آخر، ولا يمكن إصدار حكم متحرر من القيم بهذا الخصوص ومعنى ذلك أن كل حكم من هذا القبيل لا بد وأن يستند فيه المرء على قيمه الخاصة، سواء كان ذلك عن وعي أو عن غير وعي. ولا عيب _ برأي ماكس فيبر_ في أن ينظر الباحث إلى موضوع بحثه من زاوية نظر معينة، في ضوء القيم والمعايير والمثل التي يتبناها، بل العيب في أن يضمرها ولا يصرح بها. لذلك تقتضي الموضوعية في نظر ماكس فيبر أن يكون الباحث على وعي بهذه العناصر الذاتية وأن يصرح بها، ويعمل بالتالي جاهداً للحد من تأثيرها على تحليلاته وتقتضي الحكمة في نظره أن يتم التمييز بين الذاتية والتوجه القيمي، ذلك أن التوجه القيمي الواعي لا يعني الذاتية بالضرورة ما دام الباحث قادراً على التحكم بها. (بلغيث، 2009: 317-318).

وأما عن التحليل المنهجي عند إميل دوركايم للظواهر الاجتماعية، فقد تصور أساليب الموضوعية عندما نادى بضرورة تناول الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء أي تحرر علم الاجتماع والباحث من الأفكار المسبقة ودراستها باعتبارها وقائع طبيعية، ولقد كان سعي "دوركايم" من وراء قواعده المنهجية تأسيس علم الاجتماع على أساس وضعي، مع اعترافه بوجود فروق جوهرية بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية (عبد المعطي وآخرون، ب. ت: 35)، حيث تشير البيانات الموضوعية إلى الوقائع والمعلومات حول الواقع الاجتماعي، ويذهب" دوركايم" إلى أن مهمة علم الاجتماع هي البرهنة على كيفية تأثير الظواهر الاجتماعية الموضوعية على السلوك الاجتماعي. أما البيانات الذاتية فتشير إلى المعلومات بشأن المشاعر والخبرات الخاصة للأفراد، ولا تتعلق هذه البيانات كثيراً بكيفية تأثير المجتمع على الفرد بقدر ما تتعلق بالكيفية التي يشعر بها الفرد إزاء المجتمع وتفكيره فيه، وبهذا فإن علم الاجتماع البنائي يهتم بالبيانات الموضوعية بدرجة أوضح، ويهتم علم الاجتماع التأويلي بالبيانات الذاتية بدرجة أكبر (عبد الجواد، 2009: 107). ورغم محاولة دوركايم وغيره من الباحثين في علم الاجتماع الذين جاؤوا بعد ذلك وطوروا ما يسمى بالبحث الامبيريقي الذي اعتمد على اختزال علاقات الظواهر في عدد من المتغيرات ليسهل قياسها كمياً، فإنهم لم يتحرروا من أفكارهم وتصوراتهم المسبقة حول العلم الاجتماعي. فنجدهم وبإصرار واضح قد تجاهلوا ظواهر التغيير والتفاوت في الوقت الذي أكدوا فيه على التماسك والتكامل مما يعني وجود اختيارات وتفصيلات وراءها أفكار ورؤى أيديولوجية (عبد المعطي، 1993: 69). وأن الظواهر الاجتماعية توجد في استقلال عن وعي الفاعلين الاجتماعيين المنخرطين فيها. وهذا هو التصور الوضعي للظواهر الاجتماعية الذي يمثله "أوجست كونت" و"دوركهايم" خير تمثيل والذي يقف في مقابل التصور الفينومينولوجي أو التأويلي للظواهر الاجتماعية الذي ترجع جذوره إلى "ديلتاي" مروراً "بماكس فيبر". (بلغيث، 2009: 322).

عالم الاجتماع جورج لبدبرج يعتقد أن مناهج البحث في علم الاجتماع ينبغي أن تحذو حذو مناهج العلوم الطبيعية من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق، وكان يدعي أنه لا توجد أي فروق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية وأن كلاهما يمكن دراسته بنفس الدرجة من الموضوعية التي يدرس بها الآخر"(الجوهري، 2013: 18). وإن الأيديولوجية التي يتبناها الباحث تؤثر في ممارسته البحثية عبر عمليات أساسية من عمليات البحث العلمي الاجتماعي. وتؤثر في عدم تحقيق استقلالية الباحث عما يدرسه من ظواهر ومن ثم تؤثر تحيزاته واختياراته في ممارسته البحثية فتقلل من موضوعية ما يتوصل إليه من نتائج خلال هذه الممارسة. ويمكن تعريف الموضوعية كقدرة على استبعاد الرغبات والمشاعر وتغليب العقل عند تفسير الوقائع وتقويمها (الجوهري، 2013: 68-69). وإذا كان المحتوى المعرفي للعلوم الطبيعية ينصب على ظواهر محايدة لخلوها من الوعي والإرادة. فيمكن للإطار الثقافي والسياق الحضاري أن يرفعا أيديهما تماماً، أما بالنسبة للعلوم الإنسانية فالأمر يختلف حيث تتدخل البدائل الحضارية الأخرى كالأعراف والتقاليد والفلسفات وتوجهات الطبقة السائدة، وما تبثه وسائل الإعلام

والإعلان والايدولوجيا، كلها تنافس العلوم الإنسانية في صلب حلبتها وصميم مفاهيمها وتصوراتها، وتتبرع بالتفسيرات التي تميل إليها الظواهر الاجتماعية لتنافس التفسيرات العلمية أو تؤثر فيها. (بلغيث، 2009: 318).

ونجد أن الظواهر الاجتماعية التي يسعى علم الاجتماع لدراستها تتيح بحكم طبيعتها وتعقيدها وارتباطها بالإنسان فرصة أكبر لعمل الانطباعات الذاتية والتوجهات الأيديولوجية والثقافية للباحث وتأثيرها على المعرفة والممارسة البحثية لدراسة تلك الظواهر، وذلك يشير إلى أن الباحث يدخل في عملية البحث باعتباره إحدى متغيراته الأساسية، وهذا ما أثار الجدل حول تأثير الجانب الذاتي وإمكانية تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها. وجعل فهم الظواهر الاجتماعية والدقة في دراستها مثاراً للجدل والاختلاف بين علماء الاجتماع على المستوى النظري والمنهجي. (الشتا، 2003: 184).

المبحث الرابع: دور التكامل المنهجي بين الموضوعي والذاتي في دراسة الظواهر الاجتماعية:

إن تحقيق التكامل المنهجي بين الإجراءات الكمية والإجراءات الكيفية يعد مطلباً أساسياً في دراسة الظواهر الاجتماعية" (الشتا، 2003: 259) وضرورياً بالنسبة لدقة نتائج البحث الاجتماعي وخاصة بعد دعوة الكثير من الباحثين الاجتماعيين نحو فكرة تكامل مناهج البحث" بل إن المنهج الكيفي(الذاتي) والمنهج الكمي (الموضوعي) الملائمين لاستخدامهما للعلوم الاجتماعية يكملان بعضهما البعض في البحوث الاجتماعية وأفضل ما قيل في العلاقة بين المنهجين هو"أن أفضل بحث علمي هو ما جمع بين خصائص كل منهما((King Gary, Robert: 1994 "حيث يشكل البحث الكيفي، بحثاً تمهيدياً أو مرحلة استكشافية في البحث العلمي، تضع الأساس للمرحلة التي يضطلع بها البحث الكمي القادر على التحقق من صحة الفروض السببية بطريقة موضوعية دقيقة"(محمد، 1983: 518).

وتتجلى فاعلية التكامل المنهجي باعتباره هو"أنسب مناهج البحث وأكثرها ملائمة لطبيعة العلوم الاجتماعية في تلافي القصور في عدم الدقة وعدم الموضوعية. "حيث إن التكامل المنهجي يمثل الارتقاء عن هذا القصور الناتج عن استخدام أي منهج أو أداة، والارتقاء عن الخلافات القائمة بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية، إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج أو لأداة أو لمصدر بيانات بعينه. ولعل أكثر ما يعيق أداء الباحثين ويقلل إلى حد ما من قيمة إنتاجهم العلمي هو اعتمادهم على منهج واحد أو أداة واحدة أو نظرية أو مصدر واحد عند توظيفه في دراسة ما منفرداً، وإن أوجه القصور ونقاط الضعف لا يتم تلافيها إلا عن طريق التكامل المنهجي (الدامغ، 1996: 16). إذ إن من خصائص التفكير العلمي وبخاصة في العلوم الاجتماعية، أنه يجب على الباحث عند ملاحظة الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة أو البحث أن يترجم هذه الظاهرة إلى مجموعة من البيانات الكمية والكيفية. إذ إن الاتجاه الكيفي هو الاتجاه الغالب الآن في دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية، وذلك نتيجة للهجوم الحاد من أصحاب الاتجاه الكيفي على البحوث التي تستخدم الاتجاه الكمي، لاختزالهم القيم والاتجاهات في أرقام ونسب بينما هي أعظم وأهم من ذلك.

ويمكن استخدام المنهجين الكيفي والكمي في البحث الواحد معاً، ويعرف هذا الأسلوب بما يسمى بالتثليث أو المثلثية (Triangulation)(Jick, 1979: 602-611) ويقصد بها في هذا السياق دراسة الظاهرة الواحدة بأكثر من طريقة أو منهج، وهنا يتم استخدام المنهج الكمي إلى جانب المنهج الكيفي فالمنهج الكيفي لوصف الجانب الوجداني في المجال محل الدراسة، بينما يستخدم المنهج الكمي في قياس المتغيرات الأخرى(ريان، 2003: 11). ومن هنا فقد ظهر مجموعة من الباحثين يدعون إلى التكامل بين هذين الاتجاهين في المناهج (الكمي والكيفي) مما يجعل البحث غنياً بالمعلومات حول الظواهر المتناولة للبحث من خلال النتائج التي يحصل عليها والتي تكون أكثر عمقاً. وهنا يتضح دور تكامل مناهج البحث الاجتماعي في تحقيق الالتقاء بين المناهج والطرق والأساليب والأدوات المنهجية لإمكانية تحقيق الدقة

والوضوح عند دراسة الظواهر الاجتماعية كضرورة نظرية ومنهجية. وإمكانية استخدام المداخل الذاتية والموضوعية التي تشكل الجانب الكمي في حين تشكل المداخل الذاتية الجانب الكيفي لعلم الاجتماع. " حيث يركز الجانب الموضوعي على ما هو ظاهر ومشترك بينما يركز الجانب الذاتي على ما يؤلفه الوعي الإنساني والخبرة الذاتية من وقائع وأفعال، أما على المستوى المنهجي فيتفاوت تقدير آثار التحيز في بحث الإنسان والمجتمع، وبالتالي نجد تمايزاً بين توجه منهجي يركز على ماهية الظواهر مقابل آخر يركز على وصف الظواهر"(عبد المعطي، 1997: 74-75).

كما يحاول أصحاب الاتجاه الكيفي الوصول إلى أقصى قدر ممكن من وضوح الرؤية للواقع الاجتماعي بعلاقاته المتشابكة، ووسيلتهم في ذلك النظرة الشاملة، والتصور الخلاق. بينما يحاول أصحاب الاتجاه الكمي تحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة في دراستهم للظواهر الاجتماعية، ووسيلتهم في ذلك الإقلال من مخاطر التحيز الذاتي في الانتقاء والتفسير، وسبيلهم إلى ذلك استخدام أدوات منهجية صادقة في جميع الحالات، وإذا كانت الموضوعات التي يثيرها التفاوت بين الاتجاه الكيفي والاتجاه الكمي مثاراً لمناقشات خلافية بين الباحثين فيما مضى، فإن هذه المناقشات الخلافية تمثل الآن في علم الاجتماع تحديات فكرية تتطلب أن يواجهها الباحثون في هذا العلم بمحاولات للتآلف والتكامل ما بين الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي فيما يسمى بأسلوب التكامل المنهجي"(عثمان، 1972: 1-2).

وفي الواقع، إن ذلك الخلاف الجدلي بين أنصار كل من المنهج الكيفي والمنهج الكمي يتمثل في محاولة إبراز نقاط القوة في المنهج المرغوب فيه وإبراز نقاط الضعف في المنهج الآخر. فأنصار المنهج الكمي على سبيل المثال، يشيرون إلى أن المنهج الكيفي تظهر فيه ذاتية الباحث وأن النتائج المتحصل عليها باستخدام هذا المنهج تثبت ذلك، وعليه فهو أبعد من المنهج الكمي عن الموضوعية، وبالتالي عن العلم. أما أنصار المنهج الكيفي فيرون أن المنهج الكمي يمثل انسياباً لا مبرر له خلف الأرقام والإحصاء، التي لا يمكن أن تعبر بصدق عن ظاهرة ما، ولا تمكن من التمعن في دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة لذا فهي سطحية. ومع ازدياد حدة الخلاف بدأت تظهر مؤخراً الكتابات المعتدلة التي تنادي بأن كلا المنهجين له مزاياه وله عيوبه، وأن هناك متسعاً في العلوم الاجتماعية لكليهما وعليه فكلاهما مطلوب. فكل ظاهرة أو عملية اجتماعية أو بعد من أبعاد بنية المجتمع له جوانبه الكمية والكيفية شرط أن يدرك الباحث ويتدرب تدريباً جاداً على كيفية وحدود استخدام كل أسلوب من الأساليب.

فالظاهرة السكانية مثلاً بحاجة إلى إبراز وتدقيق لأبعادها الكمية كما هي بحاجة إلى فهم العوامل المؤثرة في كل هذا والآثار المجتمعية المترتبة عليه، وبالتالي فإن كلا المنهجين يكمل إحداهما الآخر في علم الدراسات الاجتماعية، وحقيقة الأمر أن هذين المنهجين مكملان لبعضهما إذ إن كلا منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد يتبادر إلى الذهن في أول وهلة سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية تكامل المنهجين (الكمي والكيفي) حيث يمثل التكامل المنهجي الوسيلة الوحيدة للجمع بين هذين المنهجين في دراسة واحدة إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي معاً في دراسة الظاهرة الاجتماعية نفسها مستخدماً التكامل المنهجي (الدامغ، 1996: 17). والذي يؤدي إلى تقديم تفسير واضح ودقيق لهذه الظاهرة المدروسة وبالتالي يؤدي إلى تلافي عيوب المنهجين والجمع بين مزاياهما."ويبقى التكامل المنهجي مطلباً من المفروض أن يسعى الباحثون إلى تحقيقه متى ما كان ذلك متاحاً"(الدامغ، 1996: 17).

بناءً على ما سبق إن حل مشكلة العلوم الاجتماعية لا يعني عزلها عن واقع الحياة بل جعلها تتعامل مع واقعها بالأدوات والوسائل والأساليب الممكنة التي تعمل على تقريبها من الموضوعية العلمية.

أهم نتائج البحث.

1- توصلت الدراسة إلى ضرورة تحقيق الموضوعية وإقامة الوحدة بين الموضوعية والذاتية في أي دراسة اجتماعية وذلك بسبب عدم استقلالية الباحث في دراسته للظواهر الاجتماعية حيث تتدخل ذاته في الموضوع ويصدر أحكاماً قيمية وأخلاقية على ما يفهمه. ولذلك فمن الضروري الاعتماد على الذاتية لتحقيق الموضوعية المرتبطة بالمنهج الكمي.

2- أكدت الدراسة أن الموضوعية هي فعلاً قضية نسبية، تختلف من باحث إلى آخر بحسب اجتهاده وتدريبه، وإتقانه لتقنيات البحث العلمي، وحرصه على عدم إقحام تصوراته الاعتقادية، وأحكامه القيمية وتقويماته المعيارية والأخلاقية. ولكن الأمر لا يخلو من التحيز. لأنه من غير الممكن إلغاء شخصية الباحث بشكل تام. إذ إن المغالاة في تحقيق الموضوعية معناها إغفال الناس أنفسهم ومعاملتهم معاملة الأشياء الجامدة، ولهذا يتعذر تحقيق الموضوعية بعيداً عن الذاتية في البحوث الاجتماعية، ولذلك تعددت المناهج والنظريات بتعدد الاتجاهات لأنه من المتعذر التخلص من الذاتية في البحث.

3- بينت الدراسة أن مسألة الموضوعية القائمة في العلوم الطبيعية من المتعذر تحقيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فالظواهر الإنسانية تختلف عن الظواهر الطبيعية، فالظواهر الإنسانية تتميز بتعقد وتنوع الأسباب المؤدية لظهورها وسرعة تغيرها وصعوبة تكميمها.

4- توصلت الدراسة إلى صعوبة عزل الباحث عن المجتمع فهو جزء من المجتمع ولا بد أن يؤثر ويتأثر بالظواهر الاجتماعية.

5- بينت الدراسة أن الواقع الموضوعي يؤكد أنه لا يوجد علم موضوعي مستقل استقلالاً تاماً عن أي منظور قيمي مهما كان نوعه، ومع ذلك فإن الموضوعية ممكنة في العلوم الإنسانية، لكنها لا تتحقق إلا بعد أن يعلن الباحث صراحة عن المنظور الذي ينطلق منه وهذا ما ذهب إليه ماكس فيبر، حتى يمكن أخذه بعين الاعتبار في دراسات مغايرة ولا يقع الباحثين فريسة تنميط نموذج عالمي للموضوعية.

6- بينت الدراسة دور التكامل المنهجي بين ما هو ذاتي (المنهج الكيفي) وبين ما هو موضوعي (المنهج الكمي) الذي يساهم بشكل كبير في الوصول إلى الدقة والموضوعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية ومن وضوح الرؤية للواقع الاجتماعي.

7- في النهاية لا نظفر بتفسيرات علمية متكاملة في دراسة الظواهر الاجتماعية، كما أن شخصية الباحث من الصعب أن تكون بمنأى عن عواطفه ولا سيما يقوم ببحث ظواهر إنسانية. فمع ذلك على الباحث أن يبذل جهده في تحري أعلى قدر ممكن من الموضوعية ويتحلى بالحياد العلمي لأن الصعوبة تكمن (ليس في الأفكار الجديدة، بل في التخلص من الأفكار القديمة التي تتغلغل في كل زاوية من زوايا عقولنا) على حد تعبير "كينز".

توصيات البحث ومقترحاته.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي البحث ويقترح ما يلي:

1- الدعوة إلى تحقيق الذاتية والموضوعية في البحوث الاجتماعية.

2- عدم إلغاء الذاتية في دراسة الظواهر الاجتماعية لأنه لا يوجد بحث اجتماعي خالٍ من الذاتية والتحيز.

3- دعوة الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى تحقيق التكامل المنهجي بين (الذاتية) و(الموضوعية) فهو وسيلة للوصول إلى الدقة والموضوعية المطلوبين في البحوث الاجتماعية.

4- الحرص على تحقيق نسبة عالية من الموضوعية إلى جانب الذاتية لأن البحوث الاجتماعية ذات منظور قيمي.

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- إبراهيم، عبد الله. (2005). الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع دراسة في فلسفة العلم (الأبستمولوجيا). ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. المغرب.
- أحمد، غريب محمد سيد. (1982). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- الأخرس، محمد صفوح. (1997). المنهج وطرائق البحث في علم الاجتماع. ط5. جامعة دمشق. دمشق.
- الأخرس، محمد صفوح. (1984) علم الاجتماع. جامعة دمشق. دمشق.
- أيوب، عباس. (ب. ت). منهجية البحث العلمي. معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي. الجزائر.
- بدر، عبد الرحمن. (1984). مناهج البحث العلمي. وكالة المطبوعات. الكويت.
- بلغيث، سلطان. (2009). مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية بين الذاتية والموضوعية مجلة الواحات للبحوث والدراسات. العدد 3.
- جلبي، علي عبد الرزاق. (2012). تصميم البحث الاجتماعي. ط3. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- الجوهري، محمد محمود. (2013). المدخل إلى علم الاجتماع. ط2. دار المسيرة. عمان.
- الجوهري، محمد. (2008). طرق البحث الاجتماعي الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. القاهرة.
- الجوهري، محمد؛ الخريجي، عبد الله. (1978). طرق البحث الاجتماعي. مطبعة المجد. القاهرة.
- حسن، عبد الباسط محمد. (1998). أصول البحث الاجتماعي. ط12. مكتبة وهبة. القاهرة.
- الخرابشة، عمر محمد عبد الله. (2012). أساليب البحث العلمي. ط2. دار وائل. عمان.
- الخواجة، محمد ياسر. (2010). البحث الاجتماعي أسس منهجية ونماذج تطبيقية. ط1. مصر العربية القاهرة.
- الدامغ، سامي. (1996). التعدد المنهجي. أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية في مجلة العلوم الاجتماعية العدد4. المجلد 24. جامعة الكويت. الكويت.
- ريان، عادل محمد. (2003). استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية. المؤتمر العربي الثالث. البحوث الإدارية والنشر. القاهرة.
- زيتون، كمال عبد الحميد. (2004). منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي. ط1. عالم الكتب. القاهرة.
- سبيلا، محمد؛ الهرموزي، نوح. (2017). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة. ط1. المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية. المغرب.
- السعدني، عبد الرحمن محمد. (2010). مدخل إلى البحث العلمي. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- سفيان، ساسي. (2004). محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. من مقالة مناهج البحث العلمي. الحوار المتمدن. العدد. 1061.
- سيرل، جون ر. (2012). بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة، (حسنة عبد السميع). المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- الشتا، السيد علي. (2003). المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية. المكتبة المصرية. الإسكندرية.
- الضامن، منذر. (2007). أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة. عمان.

- الطراح، علي أحمد. (2009). تصميم البحث الاجتماعي. ط1. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- عبد الجواد، مصطفى خلف. (2009). نظرية علم الاجتماع المعاصر. ط1. دار المسيرة. عمان.
- عبد المعطي وآخرون، علي. (ب. ت). قضايا العلوم الإنسانية إشكالية المنهج. الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- عبد المعطي، عبد الباسط. (1997). البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- عثمان، محمد عارف. (1972). المنهج في علم الاجتماع دار الثقافة، القاهرة. الجزء الأول والثاني.
- عرابي، عبد القادر. (2007). المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية. دار الفكر. دمشق.
- غانم، إبراهيم البيومي. (2008). مناهج البحث وأصول التحليل في العلوم الاجتماعية. ط1، مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.
- غدنز، أنتوني. (2005). علم الاجتماع، ط1، ترجمة، (الدكتور فايز الصُيَاغ). مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. بيروت.
- قنديلجي، عامر إبراهيم. (2012). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية. ط3. دار المسيرة. عمان.
- قنصوة، صلاح. (2002). فلسفة العلم. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة.
- قنصوة، صلاح. (2007). الموضوعية في العلوم الإنسانية. دار التنوير. بيروت.
- ليلة، علي. (1992). "المفاهيم ومشكلة التعريف" تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية. مركز البحوث والدراسات السياسية. القاهرة. جامعة القاهرة.
- مارشال، جوردن. (2000). موسوعة علم الاجتماع. ط1. ترجمة، (محمد الجوهري- أحمد زايد وآخرون). المجلد الثاني. المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة.
- محمد، محمد علي. (1983). علم الاجتماع والمنهج العلمي دراسة في طرائق البحث وأساليبه. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- مسلم، عدنان أحمد. (1993). البحث الاجتماعي الميداني خطوات التصميم والتنفيذ. منشورات جامعة دمشق. دمشق. الجزء الأول.
- المكاوي، علي. التابعي، كمال. (ب. ت). علم الاجتماع العام. دار النشر الالكتروني. القاهرة.
- نعيم، سمير. (ب. ت). المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. دار الهاني. القاهرة. طبعة مزيدة ومنقحة.

ثانياً- المراجع بالأجنبية:

- Fitzgerald, Jack D. Cox, Steven M., (1975)Unraveling Social Science, Chicago Rand, McNally College publishing Company .
- King, Gary, Robert O. Keohane, and Sidney Verba. Designing social inquiry. (1994). Scientific inference in qualitative research.Princeton, NJ: Princeton University Press
- Jick. T. D.(1979)"Mixing qualitative and quantitative methods: Triangulation in action". Administrative Science Quarterly,

ثالثاً- المواقع الالكترونية:

- عبد الوهاب المسيري، الموضوعية والذاتية، http:/ / www.arabphilosophers.com/ Arabic/ adiscourse/ aeast-west/ Knoweldge/ Objectivity_and_Subjectivity.htm
- مناهج البحث في علم الاجتماع http:/ / www.mygsio.gsio-iraq.org/ neshat/ _3.pdf